



# UNCTAD XIII

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

DOHA - QATAR 21-26 APRIL 2012



## نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/Doha/2012/020

Original: English

**حكومات الدول النامية ومدراء صناديق الثروة السيادية يتوافقون على أهمية الاستثمار من أجل التنمية المستدامة**

**الأونكتاد وهيئة الاستثمار القطرية تطلقان حواراً بين صناديق الثروة السيادية وصانعي السياسة**

الدوحة، قطر، 22 ابريل 2012- قال مدراء تنفيذيون لصناديق ثروة سيادية ووزراء من عدد من حكومات الدول النامية اليوم أنه توجد فرصة كبيرة للاستثمار في الدول الـ 48 الأشد فقراً في العالم في قطاعات مثل البنية التحتية والزراعة ومعالجة المواد الزراعية.

وجاءت تصريحاتهم في المنتدى العالمي للاستثمار الذي خصص احدى جلساته للبحث في صناديق الثروة السيادية وكانت برئاسة حسين العبد الله العضو التنفيذي لهيئة الاستثمار القطرية.

ويبلغ إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية بما فيها تلك المدارة من قبل حكومات الدول النامية التي تعد من أكبر الدول المصدرة للنفط، والدول ذات الاقتصاديات الناشئة مثل الصين، نحو 5 ترليون دولار. وهذا المبلغ ينمو بنسبة نحو 10% كل عام. ولا يشكل الاستثمار الخارجي المباشر سوى نحو 110 بليون دولار من ذلك المبلغ الإجمالي. وقد أثار ذلك سؤالاً حول كيفية استخدام هذه المبالغ الضخمة من المال في الاستثمار في الدول الأقل نمواً من خلال طرق تساعد على توسيع وتقوية اقتصاداتها وخلق الوظائف ورفع مستويات المعيشة.

ودعا وزراء من كولومبيا وجيبوتي ونامبيا وراوند وأوغندا إلى مواصلة الحوار بين الأونكتاد والدول الأعضاء فيه حول كيفية التغلب على العوائق التي تقف في طريق استثمارات صناديق الثروة السيادية. ودعوا بشكل خاص إلى استثمارات تحفز النمو الاقتصادي القوي والطويل الأمد في الدول الـ 48 الأقل نمواً في العالم. وقالوا أنه يجب التفكير في إطلاق مبادرات تتعلق بالسياسات يمكن أن تقلص العقبات أمام تدفق استثمارات صناديق الثروة السيادية بما في ذلك من خلال التعاون الدولي.

وكشف مشاركون من منظمات دولية من بينها "مؤسسة التمويل الدولية" و "الصندوق الدولي للتنمية الزراعية"، عن حجم الاحتياجات الاستثمارية في الدول الأقل نمواً في قطاعات البنى التحتية والزراعة. وقدرت "منظمة الأغذية والزراعة" المبلغ اللازم للاستثمار في الزراعة وحدها بأكثر من 80 بليون دولار -- بينما يقل المستوى الحالي عن 10 بليون دولار. وقال المتحدثون أن فرصة توزيع موارد صناديق الثروة السيادية لتغطي جزءاً من الفجوة، مهمة للغاية ولا يمكن تجاهلها.

وقال مسؤولون من صناديق ثروات سيادية من دول مثل الصين والكويت وقطر، إضافة إلى ممثل عن صندوق التقاعد التابع للقطاع العام في هولندا، أن القيام بخطوات قوية تتعلق بوضع السياسات هو أمر مهم لزيادة استثمارات صناديق الثروة السيادية في الدول النامية، وأن وضع أطر سياسة مستقلة للاستثمار وإنشاء مؤسسات قوية هي شروط مسبقة لذلك. كما أشاروا إلى أن هذه فرصة حقيقية للاستثمار، نظراً لأن الاستثمار في أسواق المال غير المستقرة أصبح أقل استقطاباً لصناديق الثروة السيادية، كما أن النظرة الاستثمارية طويلة الأمد لهذه الصناديق تتماشى مع خصائص المشاريع الاستثمارية التي تعزز التنمية.

إلا أن هؤلاء المسؤولين أشاروا إلى أن تقديم اقتراحات المشاريع المهيكلية بشكل جيد من قبل الدول النامية - أو من قبل المناطق النامية من أجل تقوية هذه الاقتراحات - مفيد للغاية لاستقطاب صناديق الثروة السيادية هذه التي ليست لديها القدرة على رصد المشاريع الصغيرة والسعي وراءها في البيئات الاقتصادية الصعبة دون مساعدة من مثل هذه الاقتراحات والخطط والاستراتيجيات. كما حددوا الحاجة إلى دراسة الأطر التنظيمية أو القواعد التي تحكم مثل هذه الاستثمارات - مثلاً تغيير القواعد التي تسمح لصناديق التقاعد بالاستثمار بشكل أكبر في المشاريع ذات الطابع التنموي.

واقترح المشاركون أن تلعب منظمات دولية مثل الأونكتاد دوراً واضحاً في تعزيز بيئة الاستثمارات وفي تقوية المؤسسات المحلية في الدول النامية. ورأوا أن مثل هذه الجهود يمكن أن تساعد الدول الأقل نمواً والمنظمات الإقليمية على وضع اقتراحات بمشاريع، كما سيزيد الوعي بالفرص الاستثمارية خاصة في أفريقيا. كما أنهم رأوا دوراً واضحاً يمكن أن تلعبه الشراكات بين صناديق الثروة السيادية وبنوك التنمية لتحويل الأموال للمشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى تنمية مستدامة في الدول الأقل نمواً.